كتبها Administrator
الأربعاء, 05 يناير 2011 11:32 -

دورة لضباط الشرطة في (حقوق الإنسان)

افتتحت أمس الدورة التدريبية المتقدمة لضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان التي تقام بالتعاون ما بين وزارة الداخلية ومعهد جنيف لحقوق الإنسان.
وتشمل الدورة التي يشارك فيها ضباط من مختلف الوحدات الشرطية محاضرات وجلسات عمل تتناول التعريف بأجهزة الأمم المتحدة المعنية والاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان والآليات الدولية لصون هذه الحقوق ودور الشرطة في حمايتها، إضافة لعرض التشريعات والقوانين الخاصة بهذه الحقوق.
كما تتضمن الدورة التي تستمر لغاية السادس من الشهر الجاري محاضرات حول المعايير الدولية المتعلقة بتحقيقات الشرطة والتعريف بآليات الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة وبنظام العدالة الجنائية الدولية، إضافة لعرض التشريعات السورية المناهضة لكافة أشكال التعذيب والتي تناولها الدستور السوري وقانون العقوبات في سورية.
وكان الدكتور ياسر كلزي المشرف العلمي على الدورة أشار إلى ما توليه سورية من اهتمام بموضوع حقوق الإنسان والحفاظ عليها من أي انتهاك، موضحاً أن الدستور السوري كفل حماية حقوق الإنسان في شتى المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمن في مواده حقوق المواطن من حرية التعبير والمقاضاة والتعلم والتنقل والحقوق الجوهرية المعروفة بالنواة الصلبة لحقوق الإنسان، إضافة إلى أن التشريعات الوطنية جاءت مكملة للدستور في ضمانتها لتلك الحقوق.
كما بيّن كلزي أن سورية قامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الدولية حول إزالة جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقيات الأمم المتحدة حول الطفل وإزالة أشكال التمييز ضد النساء والاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب. ولفت كلزي إلى الخطوات التي خطتها وزارة الداخلية في هذا المجال من خلال نشر مفاهيم حقوق الإنسان وتدريس هذا الموضوع كمادة رئيسية لجميع الدورات وسعيها المستمر لتدريب وتأهيل الكوادر بالجوانب المتعلقة بالممارسة والتطبيق بين رجل الشرطة والمواطن والعمل على تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية بالشكل الأفضل.
من جانبه أشار المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان نزار عبد القادر إلى أن هذه الدورة تهدف لدعم قدرات ضباط الشرطة السورية في مجال حقوق الإنسان وتحسين معارف وخبرات المشاركين بالنظم الدولية والإقليمية والوطنية ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مؤكداً حرص المعهد على مواصلة التعاون مع جميع الجهات المختصة في سورية في كل ما من شأنه أن يحقق غاياته وتطلعاته في حماية حقوق الإنسان.
المصدر: سانا
3كانون الثاني 2011